

Distr.: Limited
27 June 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثالثة والأربعون

٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣

البند ٩ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها

الثالثة والأربعين

المقرر: السيد جيري كريمو (كندا)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

٢٠٠٤-٢٠٠٥

(البند ٤ (أ))

الباب ٤ - نزع السلاح

١ - في الجلسة ١٢ والجلسة ١٨، المعقودتين في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في الباب ٤، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٢ - وعرض ممثل الأمين العام الباب ٤ ورد على الاستفسارات التي طرحت خلال نظر اللجنة في باب الميزانية.

المناقشة

٣ - رحبت اللجنة بعرض السرد البرنامجي للباب ٤ كما ورد في شكل الميزانية القوائم على النتائج. وأعربت اللجنة أيضا عن تقديرها للجهود التي تبذلها إدارة شؤون نزع السلاح

في ميدان نزع السلاح. وحظي بالتأييد الخاص عمل الإدارة في مجال أسلحة الدمار الشامل، دون أن ينتقص ذلك من عملها المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ولوحظ أن ثمة حاجة إلى تقديم مزيد من التبرير فيما يتعلق بالمهام الجديدة المدرجة في إطار البرنامج الفرعي ٢، وتحديد احتمالات عقد مؤتمرات إضافية بشأن أسلحة الدمار الشامل، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن فريق السياسات العامل المعني بالإرهاب. والولايات الإضافية المطلوبة من الجمعية العامة. ولوحظ أيضا أنه لا يوجد مبرر واضح لزيادة الموارد المطلوبة. وطرح ملاحظة مماثلة فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥ بشأن زيادة التوقعات المرتبطة بالمشاريع والاستشاريين والأنشطة والمناسبات المتصلة بتزع السلاح على الصعيد الإقليمي.

٤ - ورئي وجوب إجراء تحسينات من أجل تعزيز البرنامج الفرعي المتصل بالسلم والأمن، وإيلاء المزيد من الدعم لمجال تكنولوجيا المعلومات واستحداث المواقع الالكترونية، فضلا عن دعم القدرة اللازمة لتنفيذ ولاية الإدارة بالموارد الملائمة.

٥ - ولوحظ أن تمويل الأنشطة في المقرر سيزداد رغم ثبات مستوى الملاك الوظيفي، وبالتالي لن تكون ثمة حاجة واضحة إلى زيادة الموارد. ورئي أنه في حال استمرار عدم الاتفاق في لجنة نزع السلاح على برنامج عمل، سوف يكون من المنطقي التماس التخفيضات في إطار البرنامج الفرعي ١ نظرا لثبات مستويات ملاكه الوظيفي.

٦ - وأشير إلى قرار الجمعية العامة A/57/65 بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية، وسئل عن السبب الذي دعا إلى إسقاطه من السرد البرنامجي. ورئي أن وقف العمل بمرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة وبالنواتج لم يكن مندرجا بالكامل في إطار المتوخى في الفقرة ٩ من القرار A/57/24 بشأن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة والقرار A/57/300 بشأن تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء مزيد من التغييرات.

٧ - وطرح استفسارات حول إنهاء النواتج، وقدمت تبريرات للزيادة المقترحة في عدد الوظائف وما إذا كان قد تم استكشاف خيارات لإعادة توزيع الوظائف ورئي أن الفقرة ٤-٣٨ أسقطت إشارات إلى النواتج الناشئة من الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح. وفيما يتعلق بالمراكز الإقليمية، أعرب عن القلق لكون العامل الخارجي المذكور في الفقرة ٤-٤٢ (ج)، التي تنص على أنه "سوف يجري التعهد بتمويل من خارج الميزانية والمساهمة به في حينه (وأنه قد تتبين الأهمية الحاسمة لهذا العامل في ضوء الانهيار الظاهر للمساهمات المقدمة إلى المراكز الإقليمية)"، قد يؤثر في تنفيذ الولايات ذات الصلة.

الاستنتاجات والتوصيات

- ٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٤، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بإدخال التعديلات التالية:
- ٩ - وسلمت اللجنة بأهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لدى المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح.
- ١٠ - في الفقرة ٤-٣٩، يستعاض عن الوارد في الأسطر من السادس إلى التاسع بعد "ومواقع الموارد التالية على شبكة الإنترنت:" بما يلي: "جمع المعلومات عن التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الرامية إلى منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل؛ وتوفير المعلومات للدول الأعضاء عن التشريعات الوطنية بشأن نقل الأسلحة والمعدات العسكرية والاستعمال المزدوج للسلع والتكنولوجيا؛"
- ١١ - وأحاطت اللجنة علماً بأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية مشددة ما زال يشكل الهدف النهائي لكل الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح وأن أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، ما زالت تشكل الشاغل الرئيسي.
- ١٢ - وأوصت اللجنة بأن تقدم الإدارة إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين معلومات إضافية عن الاحتياجات المتزايدة لإدارة الموقع على الإنترنت في ضوء الزيادة المتوقعة في عدد مستعملي موقع الإدارة على الإنترنت بـ ١٠ أشخاص في اليوم فقط، على النحو الوارد وصفه في الجدول ٤-١٦.